النزوح المتكرر: الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها لأطفال العراق في المخيمات غير الرسمية

أيلول 2022

المجلس النرويجي
للاجئين

المجلس النرويجي
للاجئين

المجلس النرويجي للاجئين ©أيلول2021

شكر وتقدير

المجلس النرويجي للاجئين هو منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. خلال الأزمات في 31 دولة، يقدم المجلس النرويجي للاجئين مساعدات طارئة وطويلة الأمد لملايين الأشخاص كل عام. يعزز ويدافع المجلس النرويجي للاجئين عن حقوق النازحين على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

كتب هذا التقرير كارولين زولو. قدمت SREO Consulting تصميم البحث وجمع البيانات والتحليل الأولي. نتوجه بخالص الشكر إلى بيثاني مكافوي وتيريزا كيوران ودانا سوانسون وايسكو نيومينا على خبراتهم ودعمهم الفني. نشر المجلس النرويجي للاجئين هذا التقرير بدعم سخي من إدارة عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية.

إخلاء المسؤولية: تغطي هذه الوثيقة أنشطة المساعدات الإنسانية المنفذة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. الآراء الواردة هنا لا ينبغي أن تؤخذ، بأي شكل من الأشكال، لتعكس الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية ليست مسؤولة عن أي استخدام قد يتم من المعلومات التي يحتويها.

صورة الغلاف: فتاة تقف أمام باب في مخيم غير رسمي في بزيبز. أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات **3**
الملخص التنفيذي **4**
المقدمة **7**
المنهجية **8**
الخلفية **9**
الأنبار 11
كركوك 11
نينوى 12
صلاح الدين 13
النتائج الرئيسية **14**
الاستنتاجات والتوصيات **20**
الهوامش **24**

الملخص التنفيذي

على الرغم من توقف العمليات العسكرية واسعة النطاق لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017، لا يزال 1،18 مليون شخص نازحين داخلياً في العراق في عام 2022. ولا تزال الأسر النازحة المقدرة بمئتي ألف أسرة تواجه عوائق كبيرة أمام العودة إلى مناطقها الأصلية وتحقيق حلول دائمة، خاصة في خضم إغلاق مخيمات النازحين داخلياً خلال السنوات الماضية. ونتيجة لذلك، تم تهجير عشرات الآلاف من العائلات النازحة داخلياً للمرة الثانية، مما يعني أنهم نزحوا طوعاً أو قسرياً من موقع النزوح الحالي إلى موقع آخر.

ونتيجة لذلك، يعيش ما يقدر بنحو 103،000 شخص نازح متكرر في مخيمات غير رسمية، أو مواقع تستضيف خمسة أو أكثر من الأسر النازحة التي تعيش في ظروف تعد دون المستوى التي لم يتم بناؤها لاستيعاب السكان.[1] تشكل العائلات التي تعيش في مثل هذه المواقع حالة من أكثر الحالات تعقيداً المتبقية حالياً في العراق. لا تزال الاحتياجات كبيرة بسبب عدم كفاية المأوى وغياب الخدمات العامة، مما يمثل تحديات خاصة لتعليم ورعاية الأطفال النازحين بشكل متكرر، ولا سيما الفتيات.

في أوائل عام 2022، تم إجراء 615 دراسة استقصائية للأسر المعيشية و 38 مقابلة مع المخبرين الرئيسيين لفهم الاحتياجات غير الملباة للأطفال النازحين بشكل متكرر في المخيمات غير الرسمية في العراق. تم مسح الأطفال ومقدمي الرعاية لهم والمعلمين وأفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين وإجراء مقابلات معهم في جميع أنحاء محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين لتقييم نقاط الضعف الرئيسية المتعلقة بالتعليم والحماية والرفاهية للأطفال النازحين بشكل متكرر.

النتائج الرئيسية من الدراسات الاستقصائية والمقابلات التي ركزت على الأسر والأطفال تشمل:

أثرت العوائق المادية التي تحول دون الوصول إلى التعليم، مثل الاكتظاظ وعدم كفاية المرافق المدرسية والمسافات الطويلة إلى المدرسة، بشكل سلبي على التعلم في المخيمات غير الرسمية.

يواجه الأطفال النازحون بشكل متكرر عقبات إضافية في الوصول إلى التعليم في المخيمات غير الرسمية، حيث ذكر 55 في المائة من الطلاب الذين شملهم المسح أن صفوفهم الدراسية مكتظة وأن العديد من الطلاب اضطروا إلى مشاركة المقاعد. ولقد لُحظ أن النزوح سبب رئيسي للاكتظاظ حيث أن العائلات تنتقل إلى مجتمعات جديدة لم يتم فيها تخصيص موارد إضافية لاستيعاب موجات من الطلاب الجدد. علاوة على ذلك، استمرت المرافق التعليمية في الانخفاض دون المعايير الدنيا في المخيمات غير الرسمية حيث ذكر 56 في المائة فقط من الطلاب المسجلين في المدارس أنه يوجد دورة مياه متاحة في مدرستهم. أفاد 98 في المائة أن دورات المياه لم تكن متاحة للأطفال ذوي الإعاقات. أخيراً، أدت المسافات الطويلة للوصول إلى المدرسة إلى التسرب حيث ذكر واحد من كل ثمانية أطفال غير ملتحقين

فتى صغير يقف أمام خيمته في مخيم غير رسمي في بزيبز خارج الفلوجة.
الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

بالمدرسة أن السبب الرئيسي لعدم والتحاقهم هو أنها بعيدة جداً. وصف الأطفال النازحون بشكل متكرر في أقضية داقوق وكركوك وتكريت أنهم احتاجوا في المتوسط إلى 30 دقيقة أو أكثر للوصول إلى مدارسهم، الأمر الذي تفاقم بسبب تكلفة المواصلات والمضايقات والتنمر في طريقهم إلى صفوفهم.

تأثر الأطفال النازحون بشكل متكرر بشكل غير متناسب بالعوامل الخارجية المتعلقة بوباء الكورونا والاقتصاد.

ذكر أكثر من نصف الأطفال النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن مدارسهم أغلقت أثناء الوباء وأنهم يفتقرون إلى الأجهزة الإلكترونية أو الاتصال المنتظم بالإنترنت أو الكهرباء للمشاركة بفعالية في التعلم عن بعد. أفاد 65 في المائة من الأطفال النازحين بشكل متكرر وغير الملتحقين بالمدرسة الذين شملهم المسح أنهم تسربوا من المدرسة بسبب الوباء. أفاد الأطفال في سن المدرسة في المخيمات غير الرسمية في الرمادي وكركوك والفلوجة أنه من الصعب للغاية اللحاق بعد أن فاتتهم سنوات عديدة من الدراسة بسبب نزوحهم وعدم قدرتهم على الوصول إلى التعليم عن بعد أثناء إغلاق المدارس بسبب وباء كورونا. بالإضافة إلى ذلك، أشار الأطفال النازحون بشكل ثانوي إلى أنهم بحاجة إلى العمل لإعالة أسرهم في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة التي تفاقمت بسبب الوباء. ذكر واحد من كل خمسة أطفال نازحين بشكل متكرر أن نقص الأموال كان عاملاً رئيسياً للضغط في القرار بشأن ما إذا كانت أسرهم قادرة على تحمل تكاليف إبقائهم مسجلين في المدرسة، خاصة وأن التكاليف المرتبطة بالنقل والكتب والرسوم المدرسية أصبحت بشكل متزايد من الصعب تحملها في المخيمات غير الرسمية.

إن النزوح المتكرر والتعرض للنزاع والصدمات لهما تأثير سلبي على رفاهية الأطفال النازحين بشكل متكرر ودوافعهم نحو التعليم.

بعد سنوات من النزوح الناتج عن النزاع وإغلاق المخيمات، أفادت التقارير أن حافز الأطفال النازحين في سن المدرسة للدراسة قد تراجع. لاحظ جميع أولياء الأمور والمعلمين في المقابلات الرئيسية مع المخبرين انخفاضاً في طموح الأطفال تجاه دروسهم نتيجة الخسائر الجسدية والنفسية للتنقل المستمر والتكيف مع مناطق جديدة. كما أدت تجربة النزوح إلى ارتفاع احتمالية التوتر والاحتياجات النفسية والاجتماعية لدى الأطفال. أفاد ثلث الأطفال الذين شملهم المسح عن مشاعر الخوف المتعلقة بالأحداث الماضية والتعرض للعنف وكيف أثر ذلك على رفاههم وتركيزهم ودوافعهم للتعلم. وصفت الطالبات النازحات بشكل متكرر تجارب التحرش في المجتمع والتي أثرت على شعورهن بالأمان ومنعتهن من مواصلة دراستهن.

لا يزال الافتقار إلى الوثائق المدنية يمثل عقبة رئيسية أمام الأطفال النازحين للتسجيل في المدرسة.

وصف الأطفال النازحون بشكل متكرر التحديات في الحصول على الوثائق في المخيمات غير الرسمية نتيجة تهجيرهم المتكرر أو فيما يتعلق بالانتماء المتصور لعائلاتهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. تم الإبلاغ عن عدم وجود الوثائق المدنية باعتباره أحد التحديات الرئيسية في تسجيل الأطفال في المدرسة حيث أن 62 في المائة من جميع الأطفال النازحين غير المسجلين الذين شملهم المسح يفتقرون إلى الوثائق المدنية، أي تسجيل المواليد الذي يعد شرطا أساسياً للالتحاق بالمدارس. في بزيبز وكيلو 7 في محافظة

الأنبار وفي المخيمات غير الرسمية حول الموصل، صرح أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب غير المسجلين أنهم لا يذهبون إلى المدرسة لأنهم لا يملكون الوثائق المدنية المطلوبة. وقد أثر ذلك على رفاههم واهتمامهم بدراستهم نتيجة لعملية الحصول على المستندات المعقدة والمطوّلة والمكلفة، زيادةً على ذلك العقبات الإضافية التي يواجهونها والمتعلقة بمحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والبطاقات التموينية والقيود المفروضة على الحركة. تواجه العائلات التي يُنظر إليها على أنها منتمية إلى تنظيم الدولة الإسلامية في المخيمات غير الرسمية حواجز إضافية تتعلق بالتصريح الأمني، وأفاد العديد بأنهم مُنعوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية للحصول على الوثائق المطلوبة.

تشير هذه النتائج إلى أن الأطفال النازحين بشكل متكرر لديهم احتياجات تعليمية ونفسية واجتماعية، وتوثيقات مدنية مهمة وغير مستوفاة في المخيمات غير الرسمية في العراق. فهم يواجهون حواجز إضافية للوصول إلى التعليم والتوثيق المدني، وقد تأثرت صحتهم العقلية ورفاههم وتحفيزهم سلباً بسبب نزوحهم المتكرر.

سيستمر الافتقار إلى الاستثمار في تحسين الوصول إلى المدارس، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتسهيل الحصول على الوثائق المدنية في إعاقة تحقيق الحلول الدائمة في المخيمات غير الرسمية وسيكون له تأثير دائم على الجيل القادم. يجب على حكومة العراق والحكومات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية اتخاذ خطوات ملموسة لفهم احتياجات الأطفال والشباب في المخيمات غير الرسمية على مستوى المنطقة والاستثمار في السياسات والبرامج التي تعالج نقاط الضعف الرئيسية المتعلقة بالنتائج التعليمية ورفاهية ومستقبل للأطفال النازحين بشكل متكرر.

فتاة تجلس وتقرأ خارج خيمة عائلتها في مخيم غير رسمي في محافظة الأنبار.
الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

المقدمة

أدى بروز تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 والعمليات العسكرية اللاحقة لاستعادة المناطق التي يسيطر عليها التنظيم إلى تدمير البنية التحتية بشكل كبير وتشريد ما يقدر بستة ملايين عراقي على مدى ثلاث سنوات. في حين توقفت الأنشطة القتالية واسعة النطاق في عام 2017، لا يزال 1،18 مليون فرد نازحين داخلياً في العراق في عام 2022. ولا تزال الأسر النازحة المقدرة بمئتي ألف أسرة تواجه عوائق كبيرة تحول دون العودة إلى مناطقها الأصلية، والتي تشمل البنية التحتية المدمرة، ونقص الوثائق المدنية، وغياب فرص كسب العيش أو التعليم والخدمات العامة في مناطقهم الأصلية.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، تم إغلاق العديد من مخيمات النازحين داخلياً في جميع أنحاء البلاد لتشجيع هؤلاء السكان على العودة إلى أماكنهم الأصلية. ومع ذلك، فقد أدى الاندماج والإغلاق المفاجئ إلى نزوح العديد من العائلات للمرة الثانية أو الثالثة بسبب افتقارهم إلى القدرة أو الموارد للعودة إلى مناطقهم الأصلية. نتيجة لذلك، تسكن عشرات الآلاف من العائلات العراقية في مخيمات غير رسمية، أو مواقع تستضيف خمسة أو أكثر من الأسر النازحة التي تعيش في ظروف تعد دون المستوى ولم يتم بناؤها لاستيعاب السكان.[2]

في جميع المخيمات غير الرسمية المقدرة بـ 477 في العراق، لا تزال الاحتياجات كبيرة حيث تفتقر الأسر إلى المأوى الملائم والخدمات العامة وفرص التعليم وسبل العيش.[3] يواجه الأطفال النازحون بشكل متكرر في المخيمات غير الرسمية تحديات إضافية في الوصول المادي إلى المرافق والموارد التعليمية، فضلاً عن الوثائق المدنية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثر النزوح المتكرر سلباً على رفاهية الأطفال والشباب ودوافعهم للمشاركة في التعليم في المخيمات غير الرسمية.

نهلة، معلمة في طوز في محافظة صلاح الدين، خلال درس اللغة العربية في مدرسة ابتدائية للبنات. الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

المنهجية

لفهم وتحليل احتياجات الأطفال النازحين بشكل متكرر، تم استخدام نهج مختلط لمسح الأسر النازحة بشكل متكرر ومقابلة المخبرين الرئيسيين في أربع محافظات. تم جمع البيانات الكمية في أوائل عام 2022 من خلال مسحين للأسر المعيشية يتعلقان بالنزوح المتكرر واحتياجات الأطفال على التوالي، في حين تم جمع البيانات النوعية من خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين مع أصحاب المصلحة ودراسات الحالة مع الأطفال ومقدمي الرعاية لهم.

تم مسح ما مجموعه 408 أسرة في جميع أنحاء الأنبار وصلاح الدين وكركوك ونينوى لتقييم الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للأسر النازحة بشكل متكرر. لتحديد الأسر النازحة بشكل متكرر، تم استهداف المواقع من خلال بيانات مصفوفة تتبع النزوح والتقييم المتكامل للموقع التابعيين للمنظمة الدولية للهجرة، والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2022، وتحليل مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. تم تطبيق "نظام كرة الثلج" في هذه المحافظات مع مطالبة كل مستجيب بالمساعدة في تحديد أسرة نازحة أخرى في منطقتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم مسح 207 أسر لديها أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً في نفس المحافظات لفهم أفضل لتجارب الأطفال ومقدمي الرعاية لهم في النزوح المتكرر. وضمن هذه المحافظات أجريت المسوحات في ثماني مناطق هي الرمادي والفلوجة وطوز وتكريت وداقوق وكركوك والموصل وسنجار. استند أخذ العينات للمسح الذي يركز على الأطفال عبر المديريات المذكورة أعلاه إلى بيانات اليونيسف للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة لكل محافظة مستهدفة.[4]

تم إجراء 22 مقابلة مع المخبرين الرئيسيين في جميع المحافظات لاستكمال وإعادة تأكيد نتائج مسح الأسر المعيشية في أوائل عام 2022. أجريت مقابلات مع المسؤولين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية والمعلمين وإدارة المدارس من كل منطقة لتسليط الضوء على الاحتياجات الأساسية للأطفال النازحين بشكل متكرر. أخيراً، أجرى المجلس النرويجي للاجئين 16 مقابلة مع المخبرين الرئيسيين في الفترة من حزيران إلى آب 2022 لإعادة تأكيد النتائج التي تم العثور عليها في المسح الذي يركز على الأطفال. أجرى موظفو المجلس النرويجي للاجئين مقابلات مع المعلمين وأولياء الأمور والطلاب لتوضيح الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على الدافع نحو التعليم ونتائج التعليم والعقبات التاتجة عن النزوح المتكرر.

فتاة صغيرة من طوز تشارك في دروس تقوية بعد المدرسة. الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

الخلفية

يتم تعريف النزوح المتكرر على أنه عندما يتم تهجير النازحين طوعياً أو قسرياً من موقع النزوح الحالي إلى موقع آخر للنزوح وحيث لا يمكنهم تحقيق حلول مستدامة وبالتالي يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية المستمرة.[5] يمكن أن يشمل النزوح المتكرر النازحين الذين حاولوا العودة إلى مناطقهم الأصلية ولكنهم فشلوا فيها، أو أولئك الذين كانوا يعيشون سابقاً في مخيم تم إغلاقه أو إعادة تصنيفه، أو العائدين الذين لم يتمكنوا من الاستقرار في نفس الظروف المعيشية في منطقتهم الأصلية.[6]

في سياق العراق، تشير التقديرات إلى أن 1،18 مليون شخص ما زالوا نازحين في عام 2022، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا بشكل متكرر وأولئك الذين فشلت عودتهم أو لم تكن مستدامة.[7] بينما قامت الحكومة العراقية بإغلاق وتوحيد مخيمات النازحين منذ عام 2019 لتسريع العودة وإغلاق ملف النزوح، إلا أن العديد من العائلات النازحة لا تزال غير قادرة على العودة إلى مناطقها الأصلية حيث لا تزال تواجه حواجز تتعلق بنقص الموارد المالية، التوثيق المدني، أو فرص كسب العيش في المناطق الأصلية.

ونادراً ما يستطيع أولئك الذين أُجبروا على الخروج من المخيمات العودة إلى مناطقهم الأصلية، وغالباً ما يُجبرون على اختيار مواقع جديدة بدافع الضرورة وليس الاختيار، مما أدى إلى زيادة حجم وعدد المخيمات غير الرسمية للأسر التي عانت من النزوح المتكرر. تُعرَّف المخيمات غير الرسمية بأنها موقع استقرت فيه خمس عائلات أو أكثر بشكل جماعي حيث لا يتوافق استخدام الأرض مع المخططات العمرانية الرئيسية المعتمدة ولم تتحمل السلطات المسؤولية إدارتها.[8] يمكن أن تمييز المخيمات غير الرسمية بترتيبات المأوى ما دون المستوى، التي تتراوح بين الخيام والملاجئ المؤقتة والمباني غير المكتملة، فضلاً عن عدم كفاية الخدمات ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

نمت المخيمات غير الرسمية من حيث العدد والحجم على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث تسكن 17،416 أسرة في 477 مخيم غير رسمي في جميع أنحاء العراق اعتباراً من سبتمبر 2021.[9] غالباً ما يُترك ما يقدر بنحو 100،000 شخص في المخيمات غير الرسمية خارج نطاق الخدمات الإنسانية والحكومية. تشير دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام 2021 إلى أنه في 81 في المائة من المخيمات غير الرسمية لا تستطيع غالبية الأسر تلبية الاحتياجات الأساسية وليست نشطة اقتصادياً.[10] أكثر من ثلث المخيمات غير الرسمية لديها مشكلة مع مصدر الشرب الرئيسي في موقع. بسبب الضعف الاقتصادي الشديد، فإن غالبية النازحين في 84 في المائة من المخيمات غير الرسمية يخططون للبقاء في مواقعهم الحالية.[11]

ومع ذلك، نتيجة للافتقار إلى التنسيق والتفويض المحدد من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية في المخيمات غير الرسمية، لم يتم الاستثمار في البرامج طويلة الأجل المتعلقة بخطط التوظيف والبنية التحتية التعليمية. هناك عدد محدود من خطط الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير

ولدان يجلسان خارج اغطية واقمشة أمام خيمتهما في مخيم غير رسمي في بزيبز. الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

الحكومية لدعم هذا العبء للوصول إلى الخدمات، فضلاً عن عدم وجود مخطط واضح لكيفية تعامل المنظمات مع هذا من حيث البرمجة. وبالتالي، يواجه الأطفال والشباب في المخيمات غير الرسمية نقاط ضعف كبيرة تتعلق بتعليمهم ورفاههم. تؤدي البنية التحتية التعليمية غير الكافية، ونقص المعلمين المدربين، وغياب الدعم النفسي والاجتماعي، والوثائق المدنية غير المكتملة إلى إعاقة نتائج الأطفال والشباب التعليمية.

النطاق الجغرافي

تستضيف محافظة نينوى أكبر نسبة من الأفراد المقيمين في المخيمات غير الرسمية في العراق ب32،300 نسمة.[12] تضم محافظات الأنبار وصلاح الدين وكركوك 40،000 فرد إضافي في مناطق غير رسمية.[13] تم تقييم هذه المحافظات من قبل المجلس النرويجي للاجئين لمسح احتياجات الأطفال النازحين بشكل متكرر في المخيمات غير الرسمية، كما هو مبين في الشكل

الشكل 1: المسوح التي تركز على الأطفال حسب المحافظة

المحافظة	القضاء	المنطقة	تقديرات اليونيسف للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة	عدد المسوح التي تركز على الأطفال
الأنبار	رمادي	كيلو 7	77،000	19
	فلوجة	بزيبز		17
صلاح الدين	طوز	طوز	66،000	16
	تكريت	القاديسية2		20
كركوك	داقوق	حيي كليسا والسلام	59،000	14
	كركوك	مدينة كركوك		15
نينوى	الموصل	حي العبور 2	224،000	53
	سنجار	سينوني		53
المجموع			**426،000**	**207**

الأنبار

الشكل 2: قضائي الرمادي والفلوجة في محافظة الأنبار

الأنبار هي أكبر محافظة في العراق وتستضيف 20،661 فرداً في مواقع غير رسمية.[14] نزحت العائلات النازحة بشكل متكرر بسبب النزاع، بالإضافة إلى عمليات إغلاق المخيمات وعمليات التوحيد الأخيرة على مدى السنوات الأربع الماضية في جميع أنحاء المحافظة. قام المجلس النرويجي للاجئين بمسح منطقة كيلو 7 في الرمادي، وكذلك بزيبز في الفلوجة.

كيلو 7 عبارة عن مخيم غير رسمي كان في السابق مساكن حكومية وتستضيف الآن أسراً نازحة بشكل متكرر من القائم وهيت. يعيش 32 في المائة من العائلات التي شملها المسح في الكيلو 7 في مبان عامة، بينما يُجبر 53 في المائة على العيش في خيام. ذكر 84 في المائة من مقدمي الرعاية أن التعليم هو أعلى احتياج لأطفالهم، يليه الغذاء والخدمات الصحية.

بزيبز هي مخيم غير رسمي في الفلوجة نما وسط إغلاق مخيم عامرية الفلوجة. تنحدر الأسر التي شملتها الدراسة في بزيبز بشكل رئيسي من جرف الصخر والعويسات. انتقل ما يقدر بنحو 15،000 نازح كانوا يعيشون في مخيمات عبر الأنبار إلى مخيم بزيبز غير الرسمي.[15] يعيش 94 في المائة ممن شملهم المسح في بزيبز في خيام، بينما يسكن 6 في المائة في مبنى عام. فيما يتعلق باحتياجات الأطفال، أشار 41 في المائة من مقدمي الرعاية إلى أن التوثيق المدني كان حاجة ذات أولوية بين أطفالهم، وهو ما يتفاقم بسبب عدم وجود مديرية للشؤون المدنية في أي من نواحي الفلوجة.[16] أثرت احتياجات التوثيق المدني المرتفعة على الالتحاق بالمدارس حيث أن 12 في المائة فقط من الأطفال الذين شملهم المسح في بزيبز ملتحقون بالمدرسة.

تشمل العوائق الرئيسية التي تحول دون عودة الأسر النازحة بشكل متكرر في بزيبز إلى مناطقهم الأصلية حظر مناطق العودة لأسباب أمنية، أو الافتقار إلى التصريح اللازم من السلطات، أو مخاوف التماسك الاجتماعي المتعلقة بالانتماء المتصور. وصفت عائلات من جرف الصخر والعويسات التحديات المتعلقة بالسيطرة الأمنية على مناطقهم الأصلية التي أعاقتهم من العودة، فضلاً عن الافتقار إلى الوثائق المدنية، لا سيما بالنسبة للعائلات ذات الانتماء المفترض.

كركوك

الشكل 3: قضائي كركوك وداقوق في محافظة كركوك

تقع محافظة كركوك في شمال شرق العراق وتستضيف 91،410 نازحاً، من بينهم أكثر من سبعة آلاف نازح بشكل ثانوي في مخيمات غير رسمية.[17] تعيش الأسر النازحة بشكل متكرر في منطقتي داقوق وكركوك بعد إغلاق مخيمي يحياوه وليلان في عام 2020.

تم مسح الاسر في قضاء كركوك في أحياء اتسمت بالنزوح الثانوي وتحديداً في العسكري. انحدرت العائلات النازحة متكرراً بشكل أساسي من الحويجة والموصل وتكريت. ثلاثة وسبعون في المائة من الأسر التي شملها المسح تمتلك منزلاً، بينما يدفع 27 في المائة إيجاراً، مما يشير إلى أن بعض العائلات النازحة قادرة مادياً وملياً على الوصول إلى مأوى أكثر ملاءمة من الخيام مقارنة بالمحافظات الأخرى. حدد 87% من الأسر النازحة بشكل متكرر في قضاء كركوك التعليم والغذاء على أنهما الحاجات الأساسية لأطفالهم.

في قضاء داقوق، تم مسح الأسر النازحة بشكل متكرر في حيي كليسا والسلام. أفاد 21 في المائة من العائلات أنهم يعيشون في مبنى غير مكتمل، بينما يدفع 43 في المائة إيجاراً و 36 في المائة يمتلكون منزلاً. أكد مقدمي الرعاية أن الاحتياجات الأساسية للأطفال هي الغذاء والخدمات الصحية.

علق قادة المجتمع بأن الظروف المعيشية كانت أفضل في المخيمات غير الرسمية في محافظة كركوك عنها في المخيمات السابقة، وتحديداً بسبب قدرة النازحين على استئجار أو شراء منازلهم. أفادت أسرة واحدة فقط من بين كل ثلاث أسر تم مسحها في مخيمات غير رسمية في جميع أنحاء أقضية كركوك وداقوق أنها لا تنوي البقاء في موقعها الحالي.

نينوى

الشكل 4: قضائي الموصل وسنجار في محافظة نينوى

لا تزال محافظة نينوى تستضيف أكبر عدد من النازحين داخلياً في جميع أنحاء العراق، فضلاً عن أكبر نسبة من الأسر النازحة بشكل متكرر. يعيش أكثر من 32،000 شخص في مواقع غير رسمية في نينوى، خاصة نتيجة محاولات العودة الفاشلة والدمار الواسع وإغلاق المخيمات الرئيسية، مثل مخيمي حمام العليل اللذين كان يسكنهما أكثر من 37،000 نسمة في عامي 2019 و2020.[18] تم مسح الأسر النازحة بشكل متكرر في حي العبور في الموصل وفي سنوني في قضاء سنجار.

في الموصل، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع الأسر النازحة بشكل متكرر في مبان غير مكتملة. وفيما يتعلق بنقاط الضعف الأسرية، ذكرت الأسر الخدمات الصحية باعتبارها احتياجاتها الأساسية، يليها المأوى والغذاء. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت نصف الأسر التي شملتها الدراسة أن التوثيق المدني يمثل حاجة ذات أولوية لأطفالهم، خاصة بعد إغلاق المخيمات الرئيسية في السنوات الأخيرة. في الموصل، 75 في المائة من المواقع في بيانات مصفوفة تتبع النزوح والتقييم المتكامل للموقع التابعيين لمنظمة الدولية للهجرة ليس لديها إمكانية الوصول إلى مديرية الشؤون المدنية في منطقتهم الفرعية،[19] وأفادت العديد من العائلات التي تفتقر إلى الوثائق بأنها غير مؤهلة للحصول على البطاقات التموينية أو أنها غير قادرة على إرسال أطفالها إلى المدرسة. تواجه الأسر التي لا تزال نازحة بالقرب من الموصل بعضاً من أكثر التحديات تعقيداً بين النازحين المتبقين بسبب الانتماء المتصور والاضطهاد المرتبط والاعتقالات خارج نطاق القضاء وعدم التقبل عند العودة إلى ديارهم.

سنجار هي إحدى المناطق التي يعيش فيها أكبر عدد من السكان في مخيمات غير رسمية، لا سيما نتيجة تدمير البنية التحتية الذي تسبب فيه تنظيم الدولة الإسلامية والعمليات العسكرية لاستعادة المنطقة.[20] كانت عمليات العودة تدريجية أو فاشلة بسبب الدمار وأشار مقدمو الرعاية إلى أن التعليم والخدمات الصحية والسكن والغذاء من أهم الاحتياجات لأطفالهم.

صلاح الدين

الشكل 5: قضائي تكريت وطوز في محافظة صلاح الدين

تقع محافظة صلاح الدين في وسط العراق وتستضيف ما يقرب من 12،000 نازح متكرر عبر 55 مخيماً غير رسمياً.[21] تأثرت الأسر النازحة داخلياً بشكل كبير من إغلاق المخيمات على مدار السنوات الثلاث الماضية، لا سيما مع إغلاق مخيم الكرامة مؤخراً في كانون الاول 2020. بالإضافة إلى ذلك، يعيش نصف جميع العائدين في المحافظة في مواقع غير رسمية بسبب ظروف العودة السيئة.[22] يعيش أكثر من ثلث الأسر النازحة في المحافظة في تكريت وحدها.[23] تم مسح العائلات النازحة بشكل متكرر من قبل المجلس النرويجي للاجئين في قضائي تكريت وطوز.

في كلا القضائين ، انحدرت أغلبية العائلات النازحة بشكل متكرر من بيجي. في تكريت، يدفع 55 في المائة من الأسر النازحة بشكل متكرر إيجاراً ، ويقيم 15 في المائة مع العائلة أو الأصدقاء، ويقيم 15 في المائة في مبان وهياكل غير مكتملة. بالإضافة إلى ذلك، يسكن 10 في المائة في المدارس أو المباني العامة الأخرى. تشير النسبة المرتفعة للأسر التي تدفع إيجاراً إلى مستوى الاندماج مع المجتمع المضيف في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال الضعف المالي كبيراً حيث أشار 90 في المائة من مقدمي الرعاية إلى أن الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأطفالهم، يليه التعليم.

في طوز، يشبه الوضع المعيشي للأسر النازحة بشكل ثانوي تكريت مع أعلى نسبة من العائلات المستأجرة (44 في المائة)، يليها الذين يعيشون في مبان غير مكتملة (19 في المائة). علاوة على ذلك، يشعر مقدمو الرعاية بالقلق بشأن وصول أطفالهم إلى الغذاء والخدمات الصحية في المخيمات غير الرسمية.

أفاد ما يقدر بنصف المجيبين في المخيمات في محافظة صلاح الدين أنه يتعين عليهم الانتقال مرة أخرى قريباً نتيجة سوء الخدمات في منطقتهم. حتى العائلات التي استأجرت شققاً أفادت أنها لا تملك المدخرات المالية لمواصلة دفع الإيجار في المستقبل، خاصة أن الأمر يؤثر على قدرتهم على شراء الطعام والأدوية اللازمة لأطفالهم.

مدرس يقود صفًا لطلابه في الموصل. الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

النتائج الرئيسية

1. أثرت العوائق التي تحول دون الوصول المادي إلى التعليم، وبالتحديد الاكتظاظ، وعدم كفاية المرافق المدرسية، والمسافات الطويلة إلى المدرسة، بشكل سلبي على التعلم في المخيمات غير الرسمية.

وصف الأطفال النازحون بشكل متكرر العقبات الإضافية التي واجهوها في الوصول المادي إلى التعلم في المخيمات غير الرسمية. أشار الطلاب والمعلمون كيف أثر الاكتظاظ في الفصول الدراسية على قدرة الأطفال على التعلم. ذكر 55 في المائة من الطلاب النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن فصولهم الدراسية مكتظة وأن العديد من الطلاب اضطروا إلى مشاركة المقاعد. في الموصل، كان هناك ما معدله 46 طالباً لكل معلم في الفصل الدراسي و 43 طالباً في طوز والفلوجة، مما أثر على قدرة الطلاب على التركيز والتعلم. في بزيبز في الفلوجة، لم يذكر أي من الطلاب النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن جميع الطلاب لديهم مقاعدهم الخاصة في الصف الدراسي.

أوردت مقابلات المخبرين الرئيسية مع أولياء الأمور وقادة المجتمع وموظفي المنظمات غير الحكومية عن العلاقة بين النزوح والاكتظاظ في الصفوف الدراسية وكيف أثر ذلك على جودة التعلم والتعليم. وجدت المقابلات الرئيسية مع المخبرين أن النزوح كان أحد الأسباب الرئيسية للاكتظاظ في المدارس حيث انتقلت العائلات إلى مجتمعات جديدة ولم يتمكن نظام التعليم من التكيف أو استيعاب موجات الطلاب الجدد. وصفت معلمة في كركوك كيف تسجل مدرستها الأطفال النازحين الذين لم يتم قبولهم في مدارس أخرى، مما أدى إلى اكتظاظ الصفوف الدراسية حيث يوجد الآن 200 طفل نازح من إجمالي 350 طالباً. شارك أولياء الأمور على وجه الخصوص الإحباط من أن أطفالهم في المخيمات غير الرسمية لم يتلقوا الاهتمام الذي يحتاجونه في الفصول الدراسية لمساعدتهم على اللحاق بسبب عدد الطلاب في الصف الدراسي.

علاوة على ذلك، الموارد في المرافق التعليمية مثقلة بعدد الطلاب وعدم كفاية مساحة الصفوف الدراسية. صرح 56 في المائة فقط من جميع الطلاب المسجلين الذين شملهم المسح أن هناك دورة مياه متاحة في مدرستهم. في الموصل وطوز، لم يذكر أي من الطلاب النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن لديهم دورة مياه متاحة في مدرستهم. ذكر 98 في المائة من جميع الأطفال النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن دورات المياه لم تكن متاحة للأطفال ذوي الإعاقات. أثرت الصفوف الدراسية المكتظة ونقص مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل سلبي على مستوى راحة الطلاب في المدرسة، وجودة تعليمهم، ومعدلات البقاء في المخيمات غير الرسمية.

أخيراً، هناك عائق آخر أمام الوصول إلى التعليم وهو المسافة التي يحتاجها الطلاب النازحون بشكل ثانوي للوصول إلى مدارسهم. بشكل عام، ذكر واحد

من كل ثمانية أطفال خارج المدرسة أن السبب الرئيسي لعدم وجودهم في المدرسة هو أنها بعيدة جداً. تم ذكر ذلك في أغلب الأحيان من قبل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في محافظات داقوق وكركوك وتكريت الذين ذكروا أنهم يحتاجون في المتوسط إلى 30 دقيقة أو أكثر للوصول إلى مدارسهم. علاوة على تكلفة النقل، كانت قضايا السلامة والمضايقات والتنمر أيضاً من المخاوف الرئيسية التي أعرب عنها كل من الطلاب وأولياء الأمور فيما يتعلق بالطريق الطويل إلى المدرسة. يمكن للخليط من صعوبة الوصول إلى وسائل النقل والمسافات الطويلة تأثير غير متناسب على الأطفال النازحين بشكل ثانوي وتعلمهم.

2. تأثر الأطفال النازحين بشكل متكرر بشكل غير متناسب بعوامل خارجية مرتبطة بوباء الكورونا والاقتصاد.

تأثرت معدلات بقاء الطلاب النازحين بشكل متكرر على مدى السنوات العديدة الماضية بشدة بسبب الوباء وآثاره المستمرة. لاحظ أكثر من نصف الأطفال النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن مدارسهم أغلقت طوال عامي 2020 و2021. على الرغم من أن الحكومة العراقية صممت منصة تعليمية عبر الإنترنت استجابة لإغلاق المدارس، إلا أن الطلاب النازحين بشكل متكرر وصفوا عدم قدرتهم على المشاركة في هذه الدروس دون الوصول إلى الأجهزة الإلكترونية أو اتصال منتظم بالإنترنت أو كهرباء. وصف الطلاب في المناطق الريفية وأولئك الذين يعيشون في الخيام والمباني غير الرسمية، لا سيما في بزيبز بمحافظة الأنبار، كيف عانوا من أجل الحصول على الكهرباء بانتظام للمشاركة في التعلم عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، شهدت العائلات التي لديها أطفال متعددون أيضاً تحديات إضافية حيث احتاجوا إلى أجهزة أكثر مما يمكنهم تحمله مقابل مشاركة كل طفل في الدروس عن بُعد.

ما يقارب نصف الأطفال النازحين داخلياً في سن المدرسة الذين يعيشون في أماكن خارج المخيمات لم يحصلوا على التعليم عن بعد بانتظام في الفترة التي كانت فيها المدارس مغلقة.[24] سلط مدرس في غرب الموصل الضوء على أن العائلات في المخيمات غير الرسمية في المنطقة ليس لديها هواتف محمولة أو أجهزة للوصول إلى الإنترنت وأن بعض الطلاب لم يشاركوا في التعلم عن بعد على الإطلاق لمدة عامين تقريباً. ذكر أولياء الأمور وإدارة المدرسة في كركوك ونينوى أن هذا التناقض وما نتج عنه من فقدان التعلم أثر سلباً على معدلات البقاء في المدرسة وزيادة معدلات التسرب حتى عندما عادت المدارس إلى التعليم الشخصي.

أفاد 65 في المائة من الأطفال النازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح والذين لا يذهبون إلى المدرسة حالياً أنهم تسربوا من المدرسة بسبب الوباء. قالوا إنه على الرغم من أن البعض تلقوا الدعم من المنظمات غير الحكومية في توزيع المواد التعليمية في منازلهم، إلا أنهم فقدوا الكثير من الوقت لعدم تمكنهم من المشاركة في الدروس وأصبحوا الآن غير مهتمين بالذهاب إلى المدرسة. أفاد الأطفال في سن المدرسة في المخيمات غير الرسمية في الرمادي وكركوك والفلوجة أنه من الصعب للغاية اللحاق بعد أن فقدوا عدة سنوات بسبب نزوحهم والتعلم عن بعد أثناء إغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا.

بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالوصول إلى موارد التعليم عبر الإنترنت، أفاد الأطفال النازحون بشكل متكرر في المخيمات غير الرسمية أنهم بحاجة إلى العمل لإعالة أسرهم في ضوء الظروف الاقتصادية المتدهورة الناتجة عن

الوباء. وأشار المعلمون إلى أن العائلات التي نزحت بشكل متكرر كانت أكثر عرضة لمواجهة صعوبات اقتصادية، مما زاد من احتمالية إجبار أطفالهم على ترك المدرسة للمساهمة في دخل الأسرة. ذكر واحد من كل خمسة أطفال نازحين بشكل متكرر الذين شملهم المسح أن نقص المال كان سبباً رئيسياً للضغط في اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت أسرهم قادرة على تحمل تكاليف إبقائهم في المدرسة. قال طفل في الثانية عشرة من عمره في بزيبز: "لقد أثر النزوح علينا بشكل كبير من الناحية المالية حيث ليس لدينا معيل. أنا وإخوتي نعتمد على أنفسنا لإعالة أسرتنا".

كما شكلت التكاليف المرتبطة بالذهاب إلى المدرسة، والتي تشمل رسوم النقل وأسعار الكتب والقرطاسية، تحدياً كبيراً للأطفال النازحين بشكل متكرر. تم تحديد النقل باعتباره عائقاً رئيسياً أمام الأطفال للوصول إلى التعليم في المخيمات غير الرسمية، والذي كان يُنظر إليه على أنه مكلف ولكنه ضروري لقطع المسافات المطلوبة عادة للالتحاق بالمدرسة. صرح ثمانون في المائة من مقدمي الرعاية في داقوق أنهم لا يستطيعون تحمل رسوم النقل لأطفالهم لحضور الصفوف الدراسية. قال أحد الوالدين في طوز إن أسرهم لا يمكنها إرسال جميع أطفالهم إلى المدرسة بسبب ارتفاع تكاليف النقل. كانوا بالكاد قادرين على توفير الغذاء لأسرهم وأصبحت تكاليف الالتحاق بالمدرسة مرتفعة للغاية حيث أصبحت فرص العمل غير الرسمية محدودة بشكل متزايد بعد ذروة الوباء.

أثرت تكلفة النقل بشكل غير متناسب على الفتيات حيث ذكر الآباء أنهم اختاروا إرسال أبنائهم إلى المدرسة بدلاً من بناتهم لأنها لم تكن آمنة بما يكفي للمشي. أكدت الطالبات النازحات بشكل متكرر اللواتي شملهن المسح أن الظروف الاقتصادية غير المواتية أجبرت العديد منهن على البقاء في المنزل بينما استمر الأشقاء الآخرون في تعليمهم. بالإضافة إلى ذلك، شارك بعض المعلمين مخاوفهم حيث شهد واحد من كل سبعة معلمين حالات زواج أطفال في المدارس في المخيمات غير الرسمية.

لا تزال الأسر النازحة بشكل ثانوي تعيش تأثير الوباء وآثاره الاقتصادية نتيجة نزوحهم المتكرر. وقد تجلى ذلك في عدم قدرة الأطفال على المشاركة في دراستهم والاستمرار فيها، خاصة وأن الأطفال النازحين بشكل متكرر وأولياء أمورهم ومعلميهم أفادوا بأنهم فقدوا في المتوسط عامين من المدرسة بسبب النزوح حتى قبل عامين من غلاق مدارس بسبب فيروس الكورونا.

3. النزوح المتكرر والتعرض للنزاع والصدمات لهما تأثير سلبي على رفاهية الأطفال النازحين بشكل متكرر ودوافعهم نحو التعليم.

بعد سنوات من النزوح نتيجة للنزاع وإغلاق المخيمات، ورد أن حافز الأطفال النازحين بشكل ثانوي نحو المدرسة قد انخفض. لاحظ جميع الآباء والمعلمين في مقابلات المخبرين الرئيسية انخفاضاً في اهتمام الأطفال وطموحهم في دروسهم. أشار الأطفال وأسرهم إلى الخسائر العقلية والجسدية للتنقل المستمر والتكيف مع المجالات الجديدة والمعلمين والمدارس وكيف تأثر احترام الأطفال لذاتهم بالتخلف في المدرسة بعد الثغرات في تعليمهم. قال طفل يبلغ من العمر عشر سنوات في الأنبار: "كنت أحب المدرسة وكنت متحمساً لها. لم أكن في مزاج سيء قط. لكنني الآن أكره المدرسة ولست على استعداد للحضور مرة أخرى".

بالإضافة إلى ذلك، أدت تجربة النزوح إلى ارتفاع احتمالية التوتر والاحتياجات النفسية والاجتماعية بين الأطفال، مما أثر أيضا على مستويات التحفيز في

المدرسة. بينت مقابلات المخبرين الرئيسية كيف كان للنزوح المستمر تأثير سلبي على الصحة العقلية، مما ترك الطلاب معزولين عن مجتمعاتهم المحلية وأصدقائهم لعدة سنوات.

وصف الطلاب النازحون بشكل متكرر الخوف على سلامتهم الشخصية بأنه مصدر لتوتر، مما منعهم من مغادرة المنزل والذهاب إلى المدرسة. أفاد ثلث الأطفال الذين شملهم المسح عن مشاعر الخوف المتعلقة بالأحداث الماضية والتعرض للعنف وكيف أثروا على الرفاهية والتركيز والدافع للتعلم. وصف بعض الأطفال، وخاصة الفتيات، تجارب التحرش في المجتمع التي أثرت على شعورهم بالأمان ومنعتهم من مواصلة دراستهم. تتفاقم هذه المخاطر الجنسانية لاستمرارية التعليم بشكل كبير في المناطق الريفية، حيث تشكل الصفوف الدراسية المختلطة حواجز ثقافية للمعلمات في المدارس وتترك الطالبات بدون بيئة تعليمية آمنة ودعم من النماذج النسائية الإيجابية، مما يؤثر على مستويات التحفيز ومعدلات البقاء.

وصف آخرون تأثير النزوح المتكرر على الأجواء في منازلهم، وتحديداً صراخ أفراد الأسرة على بعضهم البعض والقلق على الشؤون المالية و السلامة. كما لاحظ الآباء ومقدمو الرعاية في مقابلات المخبرين الأساسية كيف يؤثر الضغط العائلي على أطفالهم، خاصة وأن حالة عدم اليقين وتجربة النزوح المتكرر تستمر في التأثير على الأسرة بأكملها ورفاهيتهم وتطلعاتهم المستقبلية.

لاحظ المعلمون بشكل خاص أنهم يفتقرون إلى الموارد والتدريب لمعالجة ودعم الاحتياجات النفسية والاجتماعية بين طلابهم. علق أحد المعلمين في مدرسة متنقلة في بزيبز قائلاً: "إن رفاهية طلابنا هي دائما مصدر قلق. يفتقر الأطفال إلى مأوى [مناسب] والعديد منهم أيتام أو في أسر ترملت. إنهم يحاولون فقط تغطية نفقاتهم. يرتدون نفس الملابس كل يوم بغض النظر عن الموسم وغالباً ما يتصرفون غير العادة أو لا يتحدثون على الإطلاق. نحن كمدرسين نفهم ذلك لأننا مررنا بهذا أيضاً، لكن ليس لدينا التدريب أو المهارات لدعمهم. لا نعرف كيف نساعدهم بعد كل ما مروا به".

علق مدرسون آخرون على أنه بينما تلقوا الدعم من المنظمات غير الحكومية لدمج الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب في صفوفهم، لا يزال هناك تركيز قوي على استخدام العقاب البدني في المدارس لمعالجة سلوك الطلاب. وصف المعلمون الرغبة في التحول إلى الأساليب التي تعطي الطلاب النازحين بشكل متكرر الأولوية للصحة العقلية والرفاهية وتدعمها؛ ولكن، فإنهم يفتقرون إلى المزيد من المعلمين والمدربين والدعم من المسؤولين الحكوميين في مديرية التربية والتعليم.

علاوة على ذلك، فإن خطط الانتقال مرة أخرى وعدم اليقين بشأن الأوضاع المعيشية في المستقبل قد أثرت سلباً على اهتمام الأطفال بالمدرسة. وصفت إحدى الطالبات في ضواحي الموصل كيف أن عائلتها لا تعرف أين ستستقر في المستقبل. ليس لديهم أي أثاث في منزلهم ولم تتمكن والدتها من العثور على عمل. وقد أثر ذلك على قدرتها على الاندماج بنجاح في المدرسة، والثقة بمعلميها، والاستثمار في دراستها. وبالتالي، فإن التجربة المستمرة للنزوح والصدمات المرتبطة بالأحداث الماضية ستستمر في إعاقة ليس فقط تعليم الأطفال، ولكن أيضا صحتهم العقلية ورفاههم دون دعم واستثمار إضافي.

4. لا يزال الافتقار إلى الوثائق المدنية عقبة رئيسية أمام الأطفال النازحين للتسجيل في المدرسة.

وصفت الأسر النازحة بشكل متكرر في جميع أنحاء الأنبار ونينوى وكركوك وصلاح الدين التحديات في الوصول إلى الوثائق، وتحديداً بطاقات الهوية الوطنية العراقية، وسجلات الأسرة، وشهادات الميلاد، نتيجة النزوح المتكرر أو التحديات المتعلقة بالانتماء المتصور إلى تنظيم الدولة الإسلامية. يتأثر الأطفال في سن المدرسة بشكل خاص بنقص الوثائق حيث أن بطاقات الهوية العراقية مطلوبة للالتحاق بالمدارس، على الرغم من عدم وجود نص قانوني يفرض ذلك. وهكذا وجد أن الافتقار إلى الوثائق المدنية يرتبط بمستويات الالتحاق التعليمية المنخفضة في المخيمات غير الرسمية. 62 في المائة من جميع الأطفال النازحين خارج المدرسة الذين شملهم المسح يفتقرون إلى الوثائق المدنية.

كان هذا أكثر أهمية في بزيبز وكيلو 7 والموصل، حيث ذكر أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب غير الملتحقين بالمدرسة أن افتقارهم إلى الوثائق المدنية هو السبب الرئيسي لعدم تسجيلهم في المدرسة. تستضيف المخيمات غير الرسمية في بزيبز وكيلو 7 عدداً كبيراً من النازحين من مناطق لا يمكنهم العودة إليها في وسط العراق بسبب المخاوف الأمنية والسيطرة، مما أعاق قدرتهم على الحصول على الوثائق المدنية. في الموصل، تُعتبر مسألة الانتماء المفترض لتنظيم الدولة الإسلامية العائق الأساسي للحصول على الوثائق.

أفاد مئة في المئة من مقدمي الرعاية الذين شملهم المسح في الفلوجة و 60 في المائة في الموصل بأن الوثائق المدنية المفقودة هي التحدي الأكثر شيوعاً لتسجيل أطفالهم في المدرسة. علاوة على ذلك، يوجد في الفلوجة والموصل أقل نسبة من الأطفال النازحين بشكل متكرر المسجلين في المدارس بنسب 12٪ و 18٪ على التوالي.

الشكل 6: نسبة الأسر التي تفتقد لوثائقها والخطوات المتخذة للحصول عليها

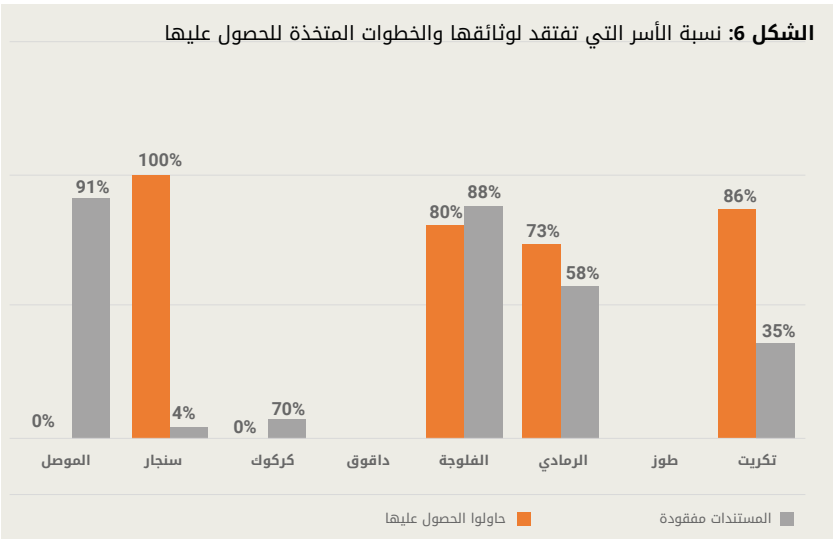

على الرغم من أن نسبة عالية من الأسر النازحة بشكل متكرر في الموصل والفلوجة والرمادي أفادت بأنها تفتقر إلى الوثائق المدنية، إلا أن أياً من الأسر في الموصل لم تحاول الحصول على الوثائق، بينما حاول 80 في المائة في الفلوجة و 73 في المائة في الرمادي الحصول على الوثائق. أظهرت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين وجهات نظر تشير إلى أن دفع ثمن الطعام والمأوى كان له الأولوية قبل التوثيق بشأن التسلسل الهرمي للاحتياجات،

بالإضافة إلى حقيقة أن 75 في المائة من نواحي الموصل تفتقر إلى مديرية الشؤون المدنية للتقدم بطلب للحصول على الوثائق والحصول عليها.[25] بالإضافة إلى الافتقار إلى القرب من هذه المديريات في البيئات غير الرسمية خارج المخيمات، لاحظ المشاركون في المسح أيضا التمييز المحتمل والمضايقات من الخدمات الحكومية نتيجة الانتماء المتصور.

كان لعدم وجود وثائق مدنية تأثير سلبي ليس فقط على قدرة الأطفال النازحين بشكل متكرر على الالتحاق بالمدرسة، ولكن أيضاً على رفاهيتهم ومستويات تحفيزهم وفرصهم المستقبلية. علق أولياء الأمور على أن عملية الحصول على الوثائق المدنية المعقدة والممتدة والمكلفة جعلت أطفالهم يشعرون باليأس وقللت من دوافعهم واهتمامهم بالمدرسة والأنشطة الأخرى. أفاد الأطفال النازحون بشكل متكرر بأنهم لم يتلقوا مساعدة كافية في الحصول على الوثائق. وصف طفل من الرمادي، "لم يساعدني أحد في الحصول على هذه الوثائق لأن والدي مات. والدتي مسؤولة عنا، لكنها غير قادرة على استكمال الإجراءات اللازمة للحصول على وثائقنا".

علاوة على ذلك، فإن الأطفال النازحين بشكل متكرر من دون وثائق وصولهم محدود إلى الخدمات الصحية والبطاقات التموينية والمساعدة من وزارة الهجرة والمهجرين ويواجهون قيوداً على الحركة بالإضافة إلى عدم قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة. أظهرت مؤشرات المعلومات الأساسية أن نقاط الضعف هذه تعرض الأطفال والشباب في المخيمات غير الرسمية لخطر العنف والصدمات وعمالة الأطفال وزواج الأطفال.

وصف بعض الطلاب والأسر التي ليس لديها وثائق مدنية التحديات المتعلقة بالانتماء المتصور إلى تنظيم الدولة الإسلامية والمشكلات الناتجة عند الحصول على تصريح أمني من المخابرات العراقية، وهي خطوة ضرورية للتقدم بطلب التوثيق المدني. ترتبط عملية الحصول على الوثائق بالتصريح الأمني لوالدي الأطفال، مما يمثل المزيد من العوائق أمام الالتحاق بالمدرسة ويصل إلى حد العقاب الجماعي. تواجه العائلات ذات الانتماء المتصور وصمة عار كبيرة وكثيراً ما تُمنع من العودة إلى مناطقها الأصلية بسبب عدم موافقة الحكومة والوثائق المدنية، مما ساهم أيضاً في النزوح المتكرر والمطول. على الرغم من أن القانون العراقي لا يشترط ذلك، يجب على الأسرة المباشرة لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المشتبه بهم إكمال إجراءات قانونية تتضمن شكوى جنائية، يشار إليها عامياً باسم التبرئة، ليتم تبرئتها للتقدم بطلب للحصول على وثائق مدنية، مما يفتح مجموعة من مخاطر الحماية المحتملة للزوجات من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المتصورين وأطفالهم. علق مدرس في غرب الموصل قائلا: "المجتمع يلوم هؤلاء الأطفال على خطايا آبائهم".

وصفت الأمهات النازحات بشكل ثانوي في بزيبز عدم قدرتهن على الحصول على وثائق مدنية لأطفالهن نتيجة الانتماء المتصور. بدأ أطفالهم كمستمعين في المدرسة، مما يعني أنه يمكنهم الجلوس في الفصول الدراسية لكنهم لم يتم تسجيلهم رسمياً بسبب افتقارهم إلى الوثائق. بسبب عدم قدرتهم على التقدم إلى الصف التالي وإجراء الاختبارات كمستمعين، أصيبوا بالإحباط وانسحبوا من الدراسة لأنهم لم يعدوا يرون الغرض من تعليمهم بعد الآن. وصف الأطفال غضبهم وتشاؤمهم من احتمال الحصول على وثائق مدنية في المدى القريب، مما دفعهم إلى ترك دراستهم. سيؤدي الافتقار إلى التعلم المعتمد والمعترف به إلى منع الأطفال من اكتساب فرص كسب العيش وتحقيق حلول دائمة في المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات

الأطفال النازحون بشكل متكرر لديهم احتياجات تعليمية ونفسية واجتماعية ومدنية كبيرة وغير مستوفاة في المخيمات غير الرسمية في العراق. يواجهون عدداً لا يحصى من الحواجز التي تحول دون الوصول المادي إلى المدارس، لا سيما نتيجة الاكتظاظ في الفصول الدراسية بسبب موجات النزوح، وعدم كفاية المرافق المدرسية دون الكراسي والمكاتب أو الكتب أو دورات المياه الكافية، والمسافات الطويلة وغير الآمنة للوصول إلى المدارس. كما تأثر الأطفال النازحون بشكل متكرر بوباء الكورونا نتيجة لنقص الأجهزة الإلكترونية واتصال الإنترنت والكهرباء لحضور الفصول عن بُعد، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية اللاحقة التي أجبرت الكثيرين على ترك المدرسة للعمل ودعم عائلاتهم.

علاوة على ذلك، كان للنزوح المتكرر والتعرض للنزاع والصدمات تداعيات سلبية على رفاهية الأطفال النازحين بشكل متكرر ودوافعهم نحو التعليم.الأطفال النازحين لديهم احتمالية أكبر للتوتر والاحتياجات النفسية والاجتماعية التي تستمر دون معالجة لأن المعلمين والمدارس يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات في المخيمات غير الرسمية. أخيراً، لا يزال الافتقار إلى التوثيق المدني عائقاً رئيسياً أمام الأطفال النازحين للالتحاق بالمدرسة لأن ما يقرب من ثلثي جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المخيمات غير الرسمية يفتقرون إلى الوثائق المدنية.

توضح هذه النتائج أن الفرص والتحديات التي يواجهها النازحون بشكل متكرر يجب أن تكون دقيقة فيما يتعلق بالموقع. على سبيل المثال، في محافظة صلاح الدين، تواجه الأسر تحديات كبيرة في دفع رسوم النقل للذهاب إلى المدرسة على المدى القصير وستتطلب مدارس جديدة أقرب إلى هذه المجتمعات على المدى الطويل. في الرمادي والفلوجة في الأنبار، يعد فقدان الوثائق المدنية عقبة رئيسية أمام التسجيل. تواجه الأسر النازحة بشكل متكرر في قضائي داقوق وكركوك في محافظة كركوك مشاكل في دفع الرسوم المدرسية، وكذلك رسوم النقل. أخيراً، تواجه الأسر في الموصل أيضاً تحديات تتعلق بالتوثيق المدني ورسوم النقل التي أعاقت التحاق الأطفال بالمدارس والوصول إلى الخدمات الإنسانية. تحتاج التدخلات لدعم الأطفال في المواقع المختلفة إلى تقديم خدمات متكاملة لا تعالج الاحتياجات التعليمية فحسب، بل أيضاً العقبات المرتبطة بالحصول على التعليم بالإضافة إلى الرفاه الجسدي والنفسي الاجتماعي بشكل عام.

الشكل 7: نسبة الأسر التي تفتقد لوثائقها والخطوات المتخذة للحصول عليها

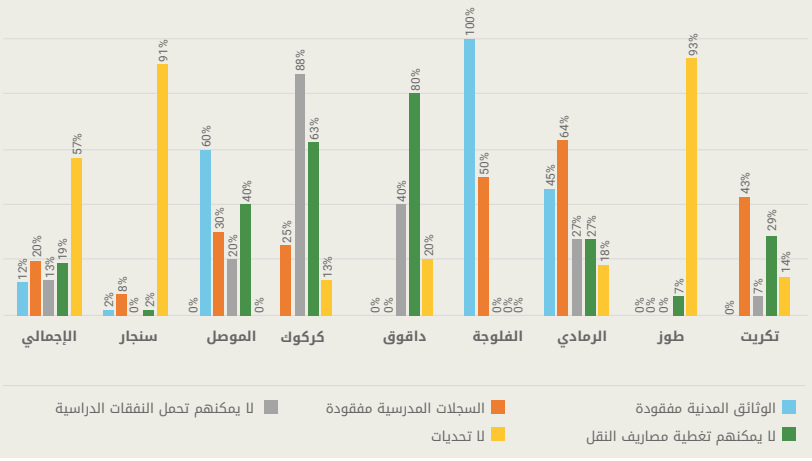

وبالتالي، يجب تصميم التوصيات وفقاً لنقاط الضعف الرئيسية في كل مخيم غير رسمي، على النحو المحدد من قبل الأطفال النازحين بشكل متكرر أنفسهم ومقدمي الرعاية لهم ومعلميهم. وصف الأطفال غير المسجلين في المدرسة في المخيمات غير الرسمية الدعم المطلوب لمساعدتهم في الوصول إلى التعليم: سلط 41 في المائة الضوء على الدعم النفسي والاجتماعي؛ 36 في المائة أفادوا بالحاجة لتوفير اللوازم المدرسية؛ و 33 في المائة أكدوا الحاجة للدعم في الحصول على الوثائق المدنية. وأشار آخرون إلى الدعم المالي لدفع تكاليف النقل، فضلاً عن الحماية من المضايقات والتنمر.

الشكل 8: : آراء الأطفال غير المسجلين حول الدعم المطلوب للوصول إلى التعليم

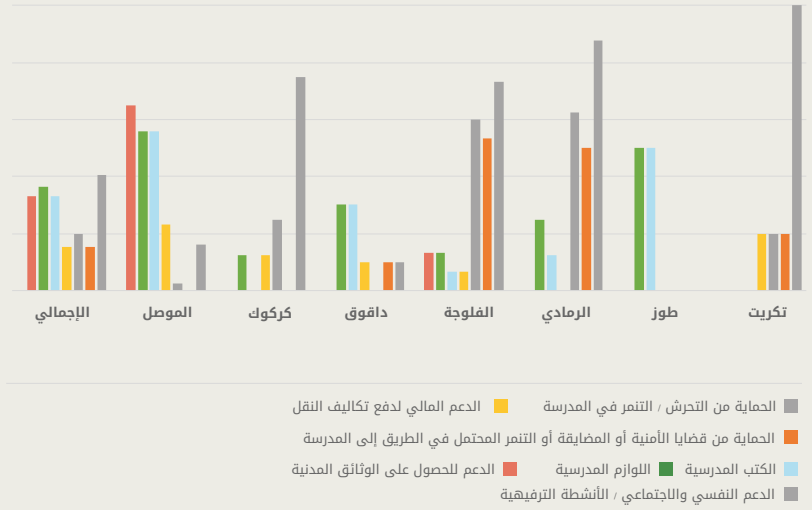

توضح التوصيات التالية بالتفصيل السياسات والبرامج التي يمكن أن تعالج الاحتياجات التعليمية والنفسية والاجتماعية والتعليمية غير الملباة في المخيمات غير الرسمية، والتي تم تطويرها من أصوات ووجهات نظر الأطفال النازحين بشكل متكرر وأسرهم في العراق.

وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم:

- الاستثمار في المرافق المدرسية في المخيمات غير الرسمية لضمان وجود مكاتب ومقاعد كافية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس؛
- استئناف توظيف المعلمين ودفع رواتب المعلمين في المخيمات غير الرسمية؛
- تكييف خدمات إعادة الإدماج للأطفال النازحين بشكل متكرر في المخيمات غير الرسمية للنظر في السنوات خارج المدرسة نتيجة للصراع والنزوح ووباء الكورونا. تقديم فرص برامج التعليم السريع في المجتمعات التي كان الأطفال فيها خارج المدرسة لعدة سنوات؛
- تزويد المدارس بالموارد اللازمة لدعم تكاليف النقل للطلاب على المدى القصير مع التركيز على الطالبات. على المدى الطويل، المناصرة لافتتاح مدارس جديدة أقرب إلى المجتمعات وفقا للكثافة السكانية؛
- تقديم التدريب للمعلمين وموظفي إدارة المدرسة عن الدعم النفسي والترفيه؛
- تنظيم اجتماعات بين مديريات التربية والتعليم وجمعيات أولياء الأمور والمعلمين لمناقشة الحلول التي يقودها المجتمع المحلي للحواجز الرئيسية التي يواجهها الأطفال والشباب النازحون بشكل متكرر؛
- السماح للطلاب الذين ليس لديهم وثائق مدنية كاملة بحضور خدمات إعادة الإدماج والتعليم الرسمي وإجراء الاختبارات النهائية في نهاية العام الدراسي في الفصل الدراسي المباشر.

وزارة الداخلية:

- تبسيط العمليات للأسر النازحة بشكل متكرر للحصول على وثائق مدنية كاملة للأطفال غير المسجلين الذين ولدوا أثناء النزاع؛
- ضمان إعادة فتح مديريات الشؤون المدنية وتشغيلها بشكل كامل على مقربة من المخيمات غير الرسمية؛
- التصريح بإجراءات المحاكم للعائلات النازحة بشكل متكرر في أماكن نزوحها لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم الأصلية.

الجهات المانحة:

- زيادة الاستثمار في البنى التحتية للمدارس وتدريب المعلمين للمدارس في المخيمات غير الرسمية التي يوجد بها أطفال نازحون تكراراً؛
- إعطاء الأولوية لتمويل البرامج في المخيمات غير الرسمية لتلبية الاحتياجات الرئيسية التي لم تتم تلبيتها والتي يواجهها الأطفال فيما يتعلق بالتعليم ورفاهيتهم والتوثيق المدني؛
- مناصرة حكومة العراق بضرورة دعم العائلات النازحة بشكل متكرر وتحسين الخدمات العامة وفرص التعليم والمعيشة في المخيمات غير الرسمية.

الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية:

- تقديم التدريب على الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين وإدارة المدرسة لتعزيز القدرات المتعلقة بمعالجة الصدمات المتعلقة بالنزوح ودمج الجوانب النفسية والاجتماعية في المناهج الدراسية اليومية؛
- دعم الحكومة العراقية في تنفيذ التزامات إعلان المدارس الآمنة لإعطاء الأولوية لسلامة الطلاب والمعلمين والمدارس؛
- تقديم الدعم للطلاب الذين لديهم مخاوف تتعلق بالسلامة أثناء السفر إلى المدرسة من حيث النقل المدعوم و/ أو المشرفين لمرافقة الأطفال إلى مبنى المدرسة مع التركيز بشكل خاص على الفتيات. العمل مع المجتمعات لتطوير حلول للوصول إلى المدارس، مثل حملة المشي إلى المدرسة؛
- تطوير برامج تعليمية إضافية معجلة للأطفال النازحين بشكل متكرر الذين فاتتهم سنوات من الدراسة بسبب كل من النزوح وعدم القدرة على الوصول إلى التعلم عن بعد خلال وباء الكورونا؛
- توفير الدعم المالي للتكاليف المرتبطة بالالتحاق بالمدرسة، وهي رسوم التسجيل وتكاليف النقل وأسعار الكتب المدرسية واللوازم المدرسية؛
- إدارة المساعدة القانونية للأسر النازحة بشكل متكرر مع الأطفال الذين يفتقرون إلى الوثائق المدنية في المخيمات غير الرسمية؛
- دعم التنفيذ المحلي للمرسالة الكتابية من سلطات محافظتي نينوى وصلاح الدين التي تسمح للأطفال الذين ليس لديهم وثائق بالذهاب إلى المدرسة وخوض الامتحانات.

أطفال المدارس الابتدائية يجلسون في فصل دراسي في كرفان في مخيم غير رسمي في بزيبز. الصورة: أحمد كاكا / المجلس النرويجي للاجئين

الهوامش

1 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021; CCCM Cluster Iraq, Technical Guidance on Informal Site Definition, September 2020.

2 CCCM Cluster Iraq, Technical Guidance on Informal Site Definition, September 2020.

3 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021.

4 UNICEF & MICS-EAGLE, Iraq Education Fact Sheets, 2020.

5 IOM Iraq, Re-Displaced: An Exploration of Displacement after Attempted Return in Iraq, February 2020.

6 OCHA, Humanitarian Needs Overview: Iraq, Humanitarian Programme Cycle, March 2022; IOM Iraq, Re-Displaced: An Exploration of Displacement after Attempted Return in Iraq, February 2020.

7 IOM Iraq, Displacement Tracking Matrix: Displacement Index, 2022.

8 CCCM Cluster Iraq, Technical Guidance on Informal Site Definition, September 2020.

9 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021.

10 IOM Iraq, Informal Sites Assessment 2020-2021, November 2021.

11 Ibid.

12 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021.

13 Ibid.

14 Ibid.

15 OCHA, Iraq Humanitarian Bulletin, November- December 2021.

16 IOM Iraq, Overview of Internal Displacement in Iraq: DTM Integrated Location Assessment VI, 2021.

17 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021.

18 Ibid.

19 IOM Iraq, Overview of Internal Displacement in Iraq: DTM Integrated Location Assessment VI, 2021.

20 OCHA, Humanitarian Needs Overview Iraq 2022, March 2022.

21 OCHA, Iraq Humanitarian Snapshot, September 2021.

22 IOM Iraq, Overview of Internal Displacement in Iraq: DTM Integrated Location Assessment VI, 2021.

23 Ibid.

24 REACH, Iraq Multi-Cluster Needs Assessment, 2021.

25 IOM Iraq, Overview of internal displacement in Iraq: DTM Integrated Location Assessment VI, 2021.

NRC

المجلس النرويجي
للاجئين